اجتهادات
العنوسة ليست الخطر

تلقيت عددا من التعليقات علي الاجتهاد المنشور هنا الثلاثاء الماضي تحت عنوان البرلمان والعنوسة. يعترض البعض علي ما يراه تقليلا من خطر ازدياد العنوسة في المجتمع, ويتساءل بعض آخر عما إذا كان هناك خطر حقيقي.

وكان ذلك الاجتهاد بمناسبة ما آثاره نائبان في البرلمان(رئيسا لجنتين) عن ضرورة وضع أزمة عنوسة علي جدول اعمال مجلس النواب ولكي نضع هذا الموضوع في سياق منهجي وموضوعي, ينبغي أن ننتبه إلي أربع مسائل فيه.

الأولي أن العنوسة حين توجد تكون نتيجة عوامل مجتمعية عدة. وإذا كان هناك من يعتبرها خطرا, فعليه أن يعمل لمعالجة هذه العوامل المؤدية إليها.

المسألة الثانية هي أنه يصعب تحديد هل توجد أزمة عنوسة في مصر من عدمه, لأن هذا يتوقف علي تدقيق نسبة غير المتزوجين في المجتمع. ويتطلب ذلك أن نتفق علي سن معينة للزواج بحيث يدخل كل من يتجاوزه في إطار الحالة التي يطلق عليها عنوسة.

وهذا الاتفاق صعب بدوره لأنه يتعلق بتقدير يختلف من شخص إلي آخر, فضلا عن وجود اتجاه عام إلي تأخر سن الزواج في كثير من المجتمعات الآن.

ولذلك فقبل أن نتحدث عن العنوسة, ينبغي أن ندرس الموضوع جيدا علي

المستويين الكمي والكيفي, ونحدد أطره المرجعية, ونجري دراسة متكاملة تشمل مقارنة بين الشرائح الاجتماعية المختلفة.

والمسألة الثالثة: هي أنه ليس سهلا الاتفاق علي تصنيف من يعزفون عن الزواج بإرادتهم وليس بسبب الظروف. سنجد من يصر علي ادراج هؤلاء ضمن العوانس رغم عدم منطقية ذلك, لأنه يعني فرض نمط معين من الحياة.

أما المسألة الرابعة: فهي أن المبالغة في الحديث عن العنوسة تنطلق من نزعة محافظة يجوز اعتبارها أكثر خطرا من هذه العنوسة. فهذه النزعة تؤمن بنسق تقليدي في الحياة, وبأنماط سلوكية لا يصح أن تتغير.

وتنطوي هذه النزعة علي رفض للتغير الاجتماعي المقترن بالتحرر الجزئي للمرأة في بعض شرائح المجتمع, وازدياد طموحها في العمل وتحقيق الذات المستقلة التي يعتبرها المحافظون خروجا علي التقاليد التي تجعل المرأة تابعة.

فالقاسم المشترك بين النزعة المحافظة والاتجاهات المتطرفة هو رفض التجديد والتطوير.